

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٦/١٠/٢٠٠٠

## مسائل المالية والميزانية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للعلم والإحاطة

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تتشرف المديرية التنفيذية بأن ترفع تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية  
المتعلق ببرنامج الأغذية العالمي، والذي يغطي بنود جدول الأعمال التالية:

البند ٤(أ): تقرير أداء الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

البند ٤(ب): الحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩

البند ٤(د): تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.3/2000/4(A,B,D)/2**

13 October 2000

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية

العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: ([http://www.wfp.org/eb\\_public/EB\\_Home.html](http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html))

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة - نيويورك.

المرجع: AC/1436

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تحريرا في ٦/١٠/٢٠٠٠

عزيزتي السيدة كاثرين برتيني،

تجدون مرفقا بهذا نسخة من تقارير اللجنة الاستشارية بشأن الوثائق التالية: "تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2000/4-D/1)، تقرير عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، (WFP/EB.3/2000/4-A/1)، الكشوف المالية المراجعة للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (WFP/EB.3/2000/4-B/1)،

سأكون شاكرا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لاستنساخ التقرير حرفيا وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته القادمة، باعتباره وثيقة متكاملة ومستقلة، مع موافاة اللجنة الاستشارية، في أقرب فرصة مناسبة، بنسخة مطبوعة من الوثيقة (بجميع اللغات).

التوقيع: C.S.M. Mselle

الرئيس

إلى: السيدة كاثرين برتيني

المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68/70

00148 Rome-Italy



## برنامج الأغذية العالمي

### مسائل المالية والميزانية

#### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير برنامج الأغذية العالمي التالية "تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.3/2000/4-D/1) تقرير عن أداء الميزانية للفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩" (WFP/EB.3/2000/4-A/1) "الحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩" (WFP/EB.3/2000/4-B/1). وعند النظر في هذه التقارير اجتمعت اللجنة مع ممثلي المديرية التنفيذية للبرنامج الذين قدموا لها معلومات إضافية وإيضاحات.

#### تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي

٢- في تقريرها عن تعزيز القدرات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي أوصت المديرية التنفيذية المجلس بالمصادقة على إنشاء وظيفة إضافية بدرجة مساعد أمين عام. وفي الوقت الحالي هنالك وظيفة واحدة بدرجة أمين عام مساعد للاضطلاع بمهام العمليات. ولاحظت اللجنة أن التقرير لم يقدم تفاصيل عن المهام التي سيضطلع بها من سيشغل هذه الوظيفة الجديدة، وبالإضافة إلى ذلك، طلبت المديرية التنفيذية أن يسمح "لمدير التنفيذي أن يوكل في الوظائف ما يرى أنه ينبغي أن يقع تحت مسؤولية المنصب المستحدث حسب تنظيمه لإدارة البرنامج". ترى اللجنة أن طلبا من مثل هذا النوع يجب أن يكون مبررا مع إشارات واضحة إلى هيكل الإدارة العليا ووظائفها في البرنامج. وطلبت اللجنة تقديم المزيد من المعلومات فقدم لها نموذجان لوصف وظيفي للمنصب أحدهما في مجال الإدارة والآخر في مجال حشد الموارد والعلاقات الخارجية ووضع السياسات. وفي رأي اللجنة، أن هذا الإيضاح يزيد الأمر غموضا، ويضاف إلى ذلك، أن اللجنة قد أشارت إلى أن المزيد من تفويض السلطات من المقر إلى الميدان قد أنجز وأنه سيتم تطبيق المزيد من اللامركزية قريبا وفقا لما أشارت الفقرات من ١٤ إلى ١٩ من التقرير. وتبعاً لذلك، مع الوجود المتزايد للإدارة العليا في الميدان لا يبدو من الملائم خلق وظيفة عالية المستوى في المقر. ورأت اللجنة أيضا أن المقارنة مع الوكالات الأخرى ليست بالضرورة ذات دلالة في هذا الصدد فمثل هذه الوظائف العليا تنشأ لتلبية حاجات البرنامج إن كانت هنالك وليس للمساواة بين البرامج والصناديق الأخرى. وتبعاً لذلك، لا توصي اللجنة بإنشاء وظيفة بدرجة مساعد أمين عام.

٣- وطلبت المديرية التنفيذية أيضا إنشاء أربع وظائف جديدة بدرجة مدير ٢. ووفقا لما هو مشار إليه في الفقرات من ١٥ إلى ١٧ من الوثيقة ستخصص وظيفتان من هذه الوظائف للمديرين القطريين للمكتبين الإقليميين المزمع إنشائهما في إقليم أفريقيا في إطار المزيد من اللامركزية في البرنامج. توصي اللجنة باعتماد التوصية لإنشاء وظيفتين بدرجة مدير ٢ للمكتبين الإقليميين الجديدين لأفريقيا. وفي الفقرات من ١٨ إلى ٢١ تقترح المديرية التنفيذية أيضا إنشاء وظيفتين بدرجة مدير ٢ في المقر إحداها لنائب مدير مصلحة العمليات والأخرى لمدير قسم المعلومات، ترى اللجنة، وبسبب عملية اللامركزية الكبرى التي طبقت في البرنامج أنه ليس ثمة دافع قوي لإنشاء وظيفة بدرجة مدير ٢ لنائب مدير مصلحة العمليات، ولكنها توافق نسبة لأهمية تكنولوجيا المعلومات في العمليات، وبالنظر إلى إدخال النظم الحاسوبية الجديدة في البرنامج في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية وللحاجة لشبكة متكاملة لربط جميع المكاتب القطرية بالمقر وعلى إنشاء وظيفة بدرجة مدير ٢ لمدير قسم المعلومات ليقدم للبرنامج بأسره التنسيق والتوجيه في مجال السياسات.



٤- طلبت المديرية التنفيذية أيضا التصديق على أربع وظائف بدرجة مدير ١ لنواب المديرين الإقليميين، اثنان منهما للمكتبيين الإقليميين الجديدين في أفريقيا والثالثة لمكتب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والأخيرة لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لاحظت اللجنة من ما ورد في الفقرة ١٤ من التقرير أن مكتب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما مكتبان موجودان في الميدان منذ عام ١٩٩٨. لا ترى اللجنة أن ثمة حاجة لخلق وظيفة نائب مدير في هذين المكتبين وأنه لا مبرر لذلك تبعا للتجربة، وتبعا لما هو وارد في الفقرة الخامسة عشرة فإن المكتبين الإقليميين الجديدين في أفريقيا سيتم إنشاءهما في عام ٢٠٠١. ووفقا لذلك توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفتين فقط بدرجة مدير-١ لهذين المكتبين في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بعد مراجعة حجم العمل والمسؤوليات في المكتبين المذكورين.

٥- وأخذت اللجنة علما بتوصية المراجع الخارجي بإجراء عملية تقييم عن آثار عملية اللامركزية بما في ذلك تقدير دقيق للتطورات المالية في النفقات والوفور، وأن يشمل ذلك بيانات عن عدد الوظائف التي أنشئت في الميدان والوظائف ألغيت في المقر والتكاليف الإدارية للمكاتب الإقليمية والتكلفة الكلية لعملية اللامركزية (أنظر الوثيقة WFP/EB.3/2000/4-B/1 تقرير المراجع الخارجي الفقرة ١٥٩).

٦- في الفقرة ٢٢ من التقرير أشارت المديرية التنفيذية إلى أنها "تعترم تحديد درجة معظم وظائف المديرين القطريين بالمستوى م٥ وتعترم أيضا تحديد عدد لا بأس به منهم بالمستوى مدير ١ ودرجة البعض الآخر بالمستوى مدير ٢" وفي الفقرات ٢٣ و ٢٤ تعقد مقارنة بين هيكل التوظيف في المكاتب الميدانية مقارنة بين البرنامج ووكالات أخرى مشيرة إلى أن موظفي برنامج الأغذية العالمي ليسوا مصنفيين في درجات تتناسب مع أدوارهم وسلطاتهم ومسؤولياتهم. وفي الفقرة ٢٦ من التقرير توصي المديرية التنفيذية بأن يعتمد المجلس مبدأ أنه "ينبغي أن يكون موظفي البرنامج في درجات تتناسب مع مسؤولياتهم وسلطاتهم وأن درجة المدير القطري على وجه الخصوص يجب ألا تقل عن الدرجة م٥".

٧- ترى اللجنة أن لما ذكر أعلاه تبعات كبيرة تشمل المنظمة بأسرها وعلى الرغم من ذلك لم يوضح التقرير الأمر توضيحا كاملا كما أن الوثيقة لم تقدم المسوغات المناسبة. وعليه تكرر اللجنة الاستشارية رأيها المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه بأن مستويات الموظفين ينبغي أن توضع استجابة وتلبية لاحتياجات البرنامج وليس لخلق المساواة مع البرامج والصناديق الأخرى. وقدمت للجنة معلومات إضافية عن عملية تحديد الدرجات وتصنيفها وتصنيف الوظائف واستراتيجية التنفيذ المقترحة (أنظر الملحق). وعلى الرغم من ذلك لم تتبين اللجنة عدد الوظائف التي سيتم ترفيعها خلال الفترة المالية باستخدام نظام النقاط وعدد الوظائف المطلوب ترفيعها في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. ولم ترد المعايير التي ستستخدم في تحديد ذلك. ولم يتم تحليل تأثير هذا العدد الذي، لم يتحدد من الوظائف التي ستراجع، على هيكل البرنامج. لكل ذلك، ترى اللجنة ضرورة وضع مقترح شامل عن إعادة النظر في درجات وفي وظائف المديرين القطريين والوظائف الإدارية العليا الأخرى وتقديم هذا المقترح الشامل إلى اللجنة والمجلس التنفيذي في إطار إجازة ميزانية فترة السنتين. وعند إجراء ذلك، على المديرية التنفيذية الإجابة على التساؤلات التي طرحت أعلاه، وإذا دعت الضرورة الاستعانة بتوجيهات المجلس التنفيذي لاسيما فيما يتعلق بتطبيق نظام النقاط.

٨- وفي ما يتعلق بالتبعات المالية كما أشير إليها في الفقرة ٢٧ من الوثيقة ستكون التكلفة السنوية للوظائف الجديدة المقترحة ١,٤٩٥ مليون دولار، وسيتم استيعاب هذا المبلغ في الفترة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وستكون التكاليف المتكررة للفترة المالية ٢,٩٩٠ مليون دولار ستضمن في الفترة المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وينبغي تعديل هذه المبالغ إذا وافق المجلس التنفيذي على توصيات اللجنة الاستشارية في الفقرات أعلاه.



## تقرير عن أداء الميزانية

٩- أثنى للجنة الاستشارية على المديرية التنفيذية لتنفيذها التوصيات وشكل ومحتوى تقرير الأداء. ولكنها تشير إلى أن الجدول ١٧ يدعو إلى الخلط وتطلب أن يوضح في أعمدة منفصلة تقديرات الميزانية الأصلية والتقديرية المراجعة وتقديرات الإيرادات والدخل الفعلي كما هو متولد من المعدلات على نوافذ التمويل بما في ذلك مساهمات الحكومات النقدية في تكاليف التشغيل المحلية.

١٠- لاحظت اللجنة من الجدول ١ والجدول ٢ في الوثيقة أن الحجم الفعلي لما قدمه البرنامج من شحنات في الفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩ يصل إلى ٦,١٨٢ مليون طن، بما يمثل ارتفاعاً قدره ٢٥,٨ مقارنة بالتسليمات الفعلية في الفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧. وبلغت قيمة العمليات للفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٩١٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٢,٧ في المائة مقارنة بالفترة المالية ١٩٩٦ ١٩٩٧. ولقد ارتفعت تكاليف الدعم المباشر بنسبة ٣٦ في المائة من التكلفة الحقيقية البالغة ٣٦٧,٥ مليون في الفترة المالية ١٩٩٦ ١٩٩٧ إلى ٥٠٠,٣٤ مليون في الفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩. وكما هو مبين في الفقرة ٥٧ فقد ارتفعت تكاليف الدعم المباشر ارتفاعاً كبيراً في الفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩ مقارنة بالفترة المالية ١٩٩٦ ١٩٩٧. وتود أسباب ذلك في الفقرة ٥٩ كما يلي:

"أولاً، زيادة حجم العمليات في الفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩ باعتباره مسؤولاً بجزء كبير من تكاليف الدعم المباشر الإضافية المستخدمة، ثانياً، تكاليف الدعم المباشر لم تنفذ بكاملها في الفترة المالية ١٩٩٦ ١٩٩٧ وثالثاً، تكاليف الدعم المباشر في الفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧ لا تشمل الإنفاق على العمليات الخاصة والتكاليف الأخرى المدرجة في الفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩".

وتطلب اللجنة الاستشارية أن يتم رصد هذا الجانب من عمليات البرنامج بشكل حذر. وتلفت اللجنة الانتباه بوجه خاص إلى الملاحظات العديدة التي أبدأها المراجع الخارجي في ما يتعلق بميزانية دعم البرامج والإدارة واللامركزية وضرورة زيادة القدرات في ما يتعلق بالرقابة على الميزانية والتطبيق الفعال والمقتصد في النفقات لأنشطة البرنامج في المقر والميدان (أنظر الوثيقة WFP/EB.3/2000/4-B/1، تقرير المراجع الخارجي الفقرات من ٩٣ إلى ١١١). ينبغي إعطاء الأولوية لمعالجة أوجه القصور المتصلة بعملية اللامركزية وإدارة ميزانية دعم البرامج والإدارة.

١١- تورد الفقرات من ٤٩ إلى ٧٥ وصفا لأداء ميزانية دعم البرامج والإدارة. أطلعت اللجنة الاستشارية على ملاحظة المراجع الخارجي التي تنص على أن المساهمات النقدية الحكومية في تكاليف التشغيل وتكاليف التشغيل غير المباشر لا تغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة بشكل كامل (الوثيقة WFP/EB.3/2000/4-B/1 تقرير المراجع الخارجي الفقرة ١٠٤). واللجنة الاستشارية إذ تقر بمبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف الذي اعتمده المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥، ترى أن هذا المبدأ لم ينفذ تنفيذاً كاملاً في الفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩، وعلى الرغم من ذلك، تطلب اللجنة أن يشمل تقرير أداء الميزانية في المستقبل معلومات واضحة عن المدى الذي أسهمت فيه معدلات الاسترداد في تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة، وعن العجز إن كان هنالك، وكيف عولج. ويضاف إلى ذلك، أن اللجنة ترى أن هنالك عناصر في دعم النفقات يمكن تضمينها في ميزانية دعم البرامج والإدارة. فمثلاً ترى اللجنة أنه ليس ثمة سبب لاستبعاد مبلغ ١٦,٢ مليون دولار الخاصة بتحسين الإدارة المالية من ميزانية دعم البرامج والإدارة كما هو مذكور في الفقرة ٧٧ من التقرير. وبالطبع، كما هو مشار إليه في الفقرة ٧٥ وكما هو وارد في مقترحات ميزانية الفترة المالية التي قدمتها المديرية التنفيذية هنالك قدر كبير من نفقات تكنولوجيا المعلومات متضمن في ميزانية دعم البرامج والإدارة. تطلب اللجنة من المديرية التنفيذية أن تقدم في مقترح الميزانية القادم توضيحاً لهذا الأمر وبما في ذلك مستوى ومعالجة التكاليف الجارية لبرنامج تحسين الإدارة المالية.



## الحسابات المالية المراجعة (١٩٩٨ - ١٩٩٩)

١٢- في الفقرة ٢٣ من الكشوف المالية التي قدمتها المديرية التنفيذية عن الحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٨ ١٩٩٩ أوصت المديرية التنفيذية المجلس بالموافقة على برمجة ٨٦,٨ مليون دولار التي لم تستخدم في الفترات المالية السابقة لعام ١٩٩٦. وعلمت اللجنة الاستشارية بعد التحري أن هذه الأرصدة تمثل تراكم من فائض المشروعات من جهات مانحة غير معروفة منذ أن بدأ البرنامج عملياته في نهاية عام ١٩٩٥. وتبين أنه قبل عام ١٩٩٦ كان البرنامج يعمل بشكل تام على أساس الجهات المانحة متعددة الأطراف تقوم بتحديد الصعوبات الناتجة عن الفوائض. وعلمت اللجنة أنه ليس هنالك أرصدة مماثلة للفترات اللاحقة لأن تعريف الشروط لتقييم المساهمات وتحديد الجهات المانحة قد تم وضعها لاحقاً لإدخال نظام الموارد والتمويل طويل الأجل.

١٣- وبالنسبة لموضوع سلطة المديرية التنفيذية في استخدام الاحتياطي التشغيلي لتغطية الأنشطة التي قدمت لها مساهمات مؤكدة لم تستلم بعد كما هو موضح في الفقرات من ٢٤ ٢٦ في بيانها للمراجع الخارجي الفقرات ١٣ و ٦٢ من التقرير أحيطت اللجنة الاستشارية علماً من ممثلي المديرية التنفيذي أن هنالك تعديلاً مقترحاً على النظام المالي لمواجهة مثل هذه الحالات الخاصة وسيقدم هذا التعديل للمجلس التنفيذي من خلال اللجنة الاستشارية وفقاً لتوصية المراجع الخارجي.



## الملحق

### إستراتيجية تنفيذ المقترح

#### الجدول الزمني للتنفيذ

ستتولى المديرية التنفيذية عملية ترفيع الدرجات وفقا للأولويات ابتداء من ١/١/٢٠٠١، حتى الفراغ من جميع نقاط الترفيع وفق ما تسمح به ميزانية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

#### عملية الترفيع

يخضع إنشاء الوظائف أو ترفيعها لتصنيفها أولا. اختار برنامج الأغذية العالمي قبل ثلاث سنوات تبسيط وتوحيد عملية تصنيف الوظائف وقرر بالتالي إدخال طريقة الوصف العام لجميع الوظائف المهنية الدولية ووظائف الخدمة العامة في روما. ولقد وضعت هذه الأوصاف العامة وفقا لمعايير التصنيف التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، ولقد وسع هذا التصنيف ليشمل الوظائف القطرية (المهنية منها ووظائف الخدمة العامة) وبما أن البرنامج يتبع في نظام الوظائف القطرية نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد تم وضع هيكل اعتمده فرع تصنيف الوظائف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكما ذكرنا سابقا فإن نظام الوصف العام للوظائف قد أدخل لمعظم المهام التي يقوم بها الموظفون في البرنامج. ولقد وضعت هذه الأوصاف الوظيفية على أساس التصنيف القائم للوظائف مع الفوارق في الدرجات الواردة تفاصيلها تحت عمود "عناصر النجاح الأساسية"، وتحت "النتائج المتوقعة" و "المؤهلات الدنيا المطلوبة" من استمارة التصنيف لكل مستوى من مستويات الوظائف. وبعد وضع الوصف الوظيفي العام وعلى الرغم من استناده على المعايير الموحدة للجنة الخدمة المدنية الدولية فإنه يراجع ويضاهى بمعايير لجنة الخدمة المدنية الدولية أو المعايير المحلية المناسبة. وتوضع أوصاف وظيفية محددة واستمارات تصنيف خاصة في حالة الوظائف التي تعتبر فريدة من نوعها والمعياري لذلك هو أن الوظيفة تعتبر فريدة إن كان شاغلوها لا يتعدون ثلاثة أفراد وإلا ينبغي أن يوضع لها وصف وظيفي عام.

وانسجاما مع نظام التصنيف المبسط الموحد المذكور أعلاه، أدمجت وظيفة التصنيف حاليا في الإطار العام لوظائف قسم الموارد البشرية. ولقد تم تدريب موظفي شؤون الأفراد في وحدات العمليات في قسم الموارد البشرية على طريقة لجنة الخدمة المدنية الدولية في التصنيف ويضطلعون بأداء هذه الوظيفة عند الضرورة.

يقوم فريق للرصد سنويا بمراجعة الأوصاف الوظيفية العامة القائمة، ويتكون هذه الفريق من خبير من في الوصف الوظيفي العام وخبير من لجنة الخدمة المدنية الدولية وموظف موارد بشرية من البرنامج. والغرض من عملية المراجعة هو التيقن من أن الوصف الوظيفي لا يزال يعكس فعلا العمل الذي يقوم به شاغل الوظيفة، ووضع وصف وظيفي جديد إن دعا الأمر، والقيام بعملية تدقيق مكتبي عشوائي لبعض الوظائف المنشأة أو التي رفعها المديرون مستخدمين الوصف الوظيفي العام لضمان مناسبة درجة الوظيفة للوصف.

وستستخدم مقترحات ترفيع الوظائف النقاط التي صادق عليها المجلس للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١. ويمكن استخدام

نقاط التوازن وفقا لما ترد تفاصيله في المنشور الإداري رقم MS 280 appendix C4 عند الضرورة.

وتبعاً لما ورد أعلاه فإن جميع الوظائف سيتم مراجعتها على ضوء الوصف الوظيفي العام المناسب وتحديد درجتها وفقا لذلك. المحلية المناسبة. وستجرى عملية تصنيف خاصة للوظائف التي تعتبر فريدة من نوعها على أن توافق عليها الإدارة العليا.